فكون الوضع ايضا كذلك **قوله** بحيث لا يقبل الشركة اى لا يقال هذا ويراد به مفهوم
كلى مثلا لا يصح لغة ان يقال جاءنى هذا بمعنى مشار اليه مفرد مذكر بل بالقصد
بهذا الا ام واحد مشخص وكذا الحال فى انا وانت **قوله** الا بقرينة معينة يريد ان
الموضوع بالوضع العام لخصوصيات المشخصات لم يكن مشتركا اشتراكا لان وضعه
واحد ولابد فى المشترك تعدد وضعه وانما فى حكم المشترك من حيث الاحتياج
الى قرينة لتعيين ما اريد به اللفظ المراد به ههنا الموضوع المفرد المنقسم الى الاسم و
الفعل والحرف **قوله** او حدث وانما اخرج الحدث عن اسم الجنس ليبتنى عليه بيان
معنى المشتق والفعل فانه قال المدلول اكلى اما حدث وحده واما غيره وحده
واما مركب منهما وذلك اما ان يؤخذ غير الحدث من حيث انه مقيد به على وجه من
الوجوه المعتبرة فى معانى الاسماء المشتقة واما ان يؤخذ من حيث انه منسوب الى
غيره لنسبة تامة خبرية او انشائية كما فى الافعال والمقصود من ذلك نوع ضبط
للحصر العقلى **قوله** وهو الحرف فان من مثلا ليس هو مطلق الابتداء بل معنى
ابتداء خاص متعلق بشئ معين فلا يفهم معناه الا اذا كان تعقل ذلك الشئ
المعين لكنه ليس موضوعا للابتداء المخصوص الا وضعا عاما فلا يلزم كونه مشتركا
مع كون معانيه متعددة وذلك لكون وضعه لتلك المعانى وضعا واحدا **قوله** فى
الخطاب اراد بالخطاب المعنى المصدرى اعنى المخاطبة فيتناول ضميرى المتكلم
والمخاطب **قوله** الاول الثلثة مشتركة ولما شارك اسم الاشارة والموصول و
الضمير والحرف فى كونها موضوعة باوضاع عامة لمعان مخصوصة اشار الى الفرق
بان تلك الاسماء معانيها مفهومات مستقلة بالمفهومية لكنه لا يتعين بشئ منها
مرادا من الفاظها الا بقرينة معينة على قياس الاسماء المشتركة لفظا واما الحرف
فان مفهومه لا يستقل بالمفهومية بل هو آلة لملاحظة غيره فلا تعقل بنفسه ثم
انشار الى ان الموصول وان كان موضوعا وضعا لمشخصات مخصوصة لكن المخاطب
ربما لم يفهم من الموصول شخصا معينا من حيث تعينه لمانع من الشركة فيه بل يفهم
بما لم يمنع الشركة فيه واذا عرفت انحصاره فى شخص واحد كقولك لمن سمع انه
جاء واحد من بغداد الذى جاء من بغداد رجل عالم فهذا الاعتبار عده كليا

مع

مع جعله من اقسام الشخص واما الضمير واسم الاشارة اذا كانا باقيين على وضعهما
فانه يفهم المخاطب منهما ما يجمع نفس تصوره من الشركة فيه فلا يقال هذا ويراد
به المفهوم الكلى مثلا لا يصح جاءنى هذا بمعنى جاءنى المشار اليه المفرد المذكور بل
بالقصد بهذا الا واحد مشخص وكذا الحال فى انا وانت **قوله** وفساد تقسيم الحرف
لانه جعل العلم مما مدلوله شخص والضمير مما يدل على العموم ومدلوله كلى **قوله** دون
اسم الاشارة فيه رد على من جعل الضمير من الحرف الحقيقى **قوله** فانه مؤول على
حدث اى الفعل الذى دل على حدث ونسبة الى ذات وزمانها بخلاف المشتق
فانه ليس بدال على الحدث المذكور ويجوز ان يكون الضمير للمشتق وما فيه
اى المشتق مجرد الدال على الحدث المذكور بخلاف الفعل فانه دال عليه مع
النسبة الى الفاعل **قوله** ثم جاء التعيين وتحقيق ذلك بعلم مما ذكره فى الفوائد
الغياثية من تحقيق معنى التعريف **قوله** بحصله اى بحصله وبعقله بذلك
الغير الذى هو معنى فيه **قوله** والموصول مبهماه اى مبهم فى نفسه يتعين
بمفهوم الصلة الذى هو مبنى عليه **قوله** فامتنع الخبر عنها لانشك ان الحدث
المعتبر فى مدلول الفعل كلى لكنه ليس وحده مدلولا بل اعتبر فيه معه نسبة
فى زمان معين الى موضوع ما نسبة تامة وهذا المجموع المركب من الحدث وتلك
النسبة التامة لا يصلح ان يكون محكوما عليه ولا محكوما به والا لاحتيج الى اعتبار
نسبة اخرى وتحقيق ذلك فى رسالتنا المعمولة لتحقيق معنى الحرف فليرجع اليها
وكذا قوله فلا يعقل لغيره لا يحدبه ان الحرف لا يقع محكوما به لما تحصل مدلوله
به وتوضيح هذه المعانى على ما ينبغى يستفاد من تلك الرسالة **قوله** فتأمل
اى اذا كان المرجع اليه شخصا فلا بحث فى جزئيته واما اذا كان كليا عاما
فى كليته وجزئيته بحث **قوله** بعروض الاضافة فيه بحث لان الاضافة لا يفيد
التشخص مطلقا **محصل** انما يفيد اذا اضيف الى التشخص مطلقا كما قال
ابن الحاجب ويفيد تعريف جامع المعرفة وتخصيص جامع النكرة واكثر اضافتها
الى شئ لا يصيران جزئيين فقوله لا يستعملان الا فى الجزئيين ليس على ما ينبغى
ذكرها فى الفوائد التى صنفها بحث تعريف المضاف لان الاضافة الى غير المعين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)